

## دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية في الكويت وكينيا

عبد العزيز علي علوش عوض

طالب دكتوراه بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة أسوان

أ.د. جلال عبدالفتاح الصغير

أستاذ الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة - جامعة أسيوط

أ.د. عبدالوكيل محمد ابوطالب

أستاذ الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة - جامعة القاهرة

## الملخص:

تتميز العلاقة بين التنمية الاقتصادية والقطاع المصرفي بمجموعة من الخصائص المالية في العديد من الدول النامية. ويعتبر الدافع الرئيسي وراء تنمية وتطوير القطاع المصرفي في تلك الدول هو الاعتقاد السائد بأهمية دور القطاع المصرفي في تعزيز عمليات التنمية. بالإضافة إلى ذلك فإن التخصص في معالجة المعلومات، ووجود مؤسسات مالية موظفة جيداً يساهم في خفض تكلفة تجميع ونقل المعلومات. وكنتيجة لما سبق يتوفر حجم أكبر من التمويل يكون جاهزاً للإستخدام في عمليات الإستثمار. وأن التوسع في الأنشطة الحقيقية يخلق الطلب على الخدمات المالية، الذي يؤدي بدوره إلى النمو في القطاع المالي. كما يرى البعض أن التنمية المالية يمكن أن يكون لها أثر عكسي على التنمية الاقتصادية، وأن عدم التنظيم في الأسواق المالية المقيدة ينتج عنه مخاطر السقوط المالي، وكنتيجة لذلك يتجه الاقتصاد بصفة عامة إلى الكساد. أخيراً، فإن هناك وجهة نظر ثالثة ترجح عدم وجود علاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي. هذه الأراء المختلفة كانت الدافع وراء اجراء هذا التحليل القياسي لمعرفة دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية ومقارنة هذا الدور ما بين كل من الكويت وكينيا.

لتحليل العلاقة السببية الديناميكية بين القطاع المصرفي المتمثلة في دوره التمويلى والتنمية الاقتصادية، تم استخدام إطار متجه الانحدار الذاتى (Vector Autoregressive Framework. VAR)، وحتى يتم تحديد نموذج VAR بطريقة صحيحة، تم اتباع الإجراءات القياسية لتحليل السلاسل الزمنية. أولاً، تم تطبيق اختبار ديكى فولر المعدل (Augmented Dickey-Fuller. ADF)، لإختبار جذور الوحدة للمتغيرات، وذلك لمعرفة خصائص استقرار السلسلة الزمنية ورتبة التكامل لكل متغير. وفى الخطوة الثانية من التحليل تم استخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، يقدم هذا الاختبار معلومات عما اذا كانت متغيرات الدراسة الخاصة بدور القطاع المصرفى فى التنمية الاقتصادية مرتبطة ببعضها البعض فى المدى الطويل أم لا. وفى نفس الوقت تعطى اختبارات جذور الوحدة والتكامل المشترك معلومات مهمة تكون بمثابة المرشد لتحديد نموذج متجه الانحدار الذاتى الأنسب لطبيعة المتغيرات ومدى ارتباطها ببعضها البعض، ليحدد العلاقة السببية والديناميكية بين متغيرات الدراسة.

بالنسبة لكينيا تشير النتائج الى أن التكوين الرأسمالى (K) كان له أثراً ايجابياً على النمو الاقتصادى فى كينيا، وتوضح النتائج أن زيادة التكوين الرأسمالى بمقدار ١% يزيد النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى (Y) بمقدار ٠.٣٨% فى المدى الطويل، مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها. كما تشير النتائج أيضاً الى

الأثر الإيجابي للنمو الطبيعي للسكان (n) على النمو الاقتصادي، حيث توضح النتائج أن كل زيادة ١% في نمو السكان يؤدي الى زيادة مقابلة في النمو الاقتصادي بمقدار ٣.٧٠%، مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها. في حين أن النمو السكاني العالي، كمساهم في النمو الاقتصادي قد لا يكون متسقاً مع أدبيات التنمية الاقتصادية السائدة، وأن النمو السكاني السريع في إفريقيا، وخاصة في كينيا، ليس تحدياً أساسياً للتنمية. كما استنتجت الدراسة أن القطاع المصرفي بالكويت يساهم بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية من القطاع المصرفي بكينيا. حيث اشارت نتائج التحليل القياسي لدور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية بكينيا، وأن الاعتمادات المالية المطلوبة (LIQ) جاءت اشارتها موجبة مما يعنى أنها ذات تأثير ايجابي على النمو الإقتصادي، كما هو الحال بالكويت. بينما جاءت إشارة الإقراض المحلي (DC) وائتمان القطاع الخاص (PC) سالبة، مما يعكس افتقار القطاع المصرفي إلى الانتشار والتغلغل في الأسواق المالية بكينيا. بينما تبين الأثر الإيجابي المعنوي للمؤشر المالي (PC) الخاص بتقدير الائتمان المقدم للقطاع الخاص من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على النمو الاقتصادي بالكويت، حيث تشير النتائج أن زيادة قدرها ١% في ذلك المؤشر تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي تساوي ٦.١٣%، وتأتي تلك النتيجة على عكس ما جاء من النتائج بحالة كينيا، مما يدل على كفاءة

آليات الإقراض والتمويل للقطاع الخاص بالكويت، في الوقت نفسه تعاني كينيا من عدم كفاءة آليات تخصيص التمويل للقطاع الخاص.

**الكلمات المفتاحية:** القطاع المصرفي، التنمية الاقتصادية، الكويت وكينيا.

## **Banking Sector Role in Economic Development**

### **In Kuwait and Kenya**

#### **Abstract:**

The relationship between economic development and the banking sector is distinguished by a set of financial characteristics in many developing countries. The main motive behind the development of the banking sector in these countries is the prevailing belief in the importance of the role of the banking sector in promoting development operations. In addition, specialization in information processing and the presence of well-employed financial institutions contribute to reducing the cost of collecting and transmitting information. As a result of the above, a greater volume of financing is available, which is ready

for use in investment operations. The expansion of real activities creates demand for financial services, which in turn leads to growth in the financial sector. Some also believe that financial development can have an adverse effect on economic development, that the lack of regulation in restricted financial markets results in the risks of financial downfall, and as a result the economy in general is heading towards recession. Finally, a third view suggests that there is no correlation between finance and economic growth. These different opinions were the motive behind conducting this standard analysis to know the role of the banking sector in economic development and to compare this role between Kuwait and Kenya.

To analyze the dynamic causal relationship between the banking sector represented in its financing role and economic development, a Vector Autoregressive Framework (VAR) was used, and until the VAR model was correctly identified, standard

procedures for time series analysis were followed. First, the Augmented Dickey–Fuller (ADF) test was applied to test unit roots for the variables, to see the properties of time series stability and the order of integration for each variable. In the second step of the analysis, the joint integration test for Johansson was used. This test provides information on whether the study variables related to the role of the banking sector in economic development are related to each other in the long term. At the same time, tests of the roots of unity and joint integration provide us with important information that serves as a guide to determine the self–directed regression model that is best suited to the nature of the variables and how they relate to each other, to determine the causal and dynamic relationship between the study variables.

As for Kenya, the results indicate that the capital formation (K) has had a positive impact on the economic growth in Kenya, and

the results show that the increase in the capital formation by 1% increases the growth in the per capita gross national product (Y) by 0.38% in the long run. Other variables remain the same. The results also indicate the positive effect of the natural growth of the population (n) on economic growth, where the results show that every 1% increase in population growth leads to a corresponding increase in economic growth of 3.70%, with other variables remaining the same. While high population growth as a contributor to economic growth may not be consistent with the prevailing literature on economic development, rapid population growth in Africa, especially in Kenya, is not a major development challenge.

The study also concluded that the banking sector in Kuwait contributes better to economic development than the banking sector in Kenya. As the results of the standard analysis of the role of the banking sector in economic development in Kenya



indicated that the required financial approvals (LIQ) were positive, which means that they have a positive impact on economic growth, as is the case in Kuwait. While the domestic loan (DC) and private sector credit (PC) signal came negative, this reflects the banking sector's lack of penetration and penetration in the financial markets in Kenya. While it showed the positive effect of the financial indicator (PC) on estimating the credit provided to the private sector from banks and other financial institutions on the economic growth in Kuwait, where the results indicate that an increase of 1% in that indicator leads to an increase in the per capita GDP of 6.13%, This result comes in contrast to the results of the case of Kenya, which indicates the efficiency of the lending and financing mechanisms for the private sector in Kuwait, at the same time Kenya suffers from an inefficiency of the mechanisms for allocating financing to the private sector.

## المقدمة:

تتميز العلاقة بين التنمية الاقتصادية والقطاع المصرفي بمجموعة من الخصائص المالية في العديد من الدول النامية. ويعتبر الدافع الرئيسي وراء تنمية وتطوير القطاع المصرفي في تلك الدول هو الاعتقاد السائد بأهمية دور القطاع المصرفي في تعزيز عمليات التنمية، وكان للبحث التطبيقي الذي قام به (Schumpeter, 1911) أثره في التأكيد على الأثر الإيجابي للتمويل في تعزيز النمو الاقتصادي، كما أشارت العديد من الدراسات المرجعية إلى العديد من الآليات التي تؤكد العلاقة بين كل من التمويل والنمو الاقتصادي.

ويفترض بعض الاقتصاديين أن التقييد المالي مثل التحكم في الادخار عن طريق التحكم في أسعار الفائدة له أثر سلبي على النمو، في حين أن تحرير القطاع المالي يمكن أن يسهم أكثر في زيادة معدلات الادخار، وتراكم رأس المال وبالتالي زيادة معدلات النمو. بالإضافة إلى ذلك فإن التخصص في معالجة المعلومات، ووجود مؤسسات مالية موظفة جيداً يسهم في خفض تكلفة تجميع ونقل المعلومات. وكنيجة لما سبق يتوفر حجم أكبر من التمويل يكون جاهزاً للإستخدام في عمليات الإستثمار.

مع ذلك فليس كل الاقتصاديون يؤيدون بأن تطوير القطاع المالي له آثار سلبية ايجابية على التنمية الاقتصادية، فالتوسع في الأنشطة الحقيقية يخلق الطلب على

الخدمات المالية، الذي يؤدي بدوره إلى النمو في القطاع المالي. كما يرى البعض أن التنمية المالية يمكن أن يكون لها أثر عكسي على التنمية الاقتصادية، مثل (Singh and Weisse, 1998) حيث أشارا إلى أن عدم التنظيم في الأسواق المالية المقيدة، ينتج عنه مخاطر السقوط المالي، وكنتيجة لذلك يتجه الاقتصاد بصفة عامة إلى الكساد. وهناك وجهة نظر ثالثة ترجح عدم وجود علاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي. هذه الآراء المختلفة كانت الدافع وراء اجراء هذا التحليل القياسي لمعرفة دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية ومقارنة هذا الدور ما بين كل من الكويت وكينيا.

#### مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الوضع الذي يعاني منه الاقتصاد في الدول النامية بشكل عام، وفي كل من الكويت وكينيا بشكل خاص لتوفير مصادر تمويل كافية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وحيث أن التمويل المصرفي في الوضع العادي هام جدا خاصة في مجال زيادة معدل النمو والتقدم على الصعيد الاقتصادي، فهو يعمل على زيادة الاستثمار، وزيادة الإنتاجية ومن ثم الوصول للنمو الاقتصادي، وحيث أن التمويل المصرفي بالدول النامية لازال محدودا نظرا لعدم القدرة في التحكم بعرض النقد، لذلك اقتضى توضيح ما إذا كان للقطاع المصرفي في كل من الكويت وكينيا دور فعال في

تمويل الاقتصاد أم أنه لا يؤدي أي دور لخدمة التنمية الاقتصادية، وتحديد أي العوامل التي تؤثر على حجم الائتمان الممنوح للاقتصاد، وكيف يمكن للائتمان المصرفي أن يؤثر على التنمية الاقتصادية، وبالتالي تكمن المشكلة في التعرف على: إلى أي مدى يساهم القطاع المصرفي لكل من الكويت وكينيا في تمويل التنمية الاقتصادية؟

### أهداف البحث:

إن وجود قطاع مصرفي متكامل يعمل على توفير التمويل اللازم والذي يساهم في الاستثمار ودفع عجلة النمو الاقتصادي، من هنا يهدف البحث إلى:

١- التعرف على أهمية القطاع المصرفي لكل من الكويت وكينيا ومدى مساهمته في اقتصاد الدولتين.

٢- توضيح دور البنوك المركزية وسلطات ادارة القطاع المصرفي لكل من الكويت وكينيا في تنظيم ومراقبة أعمال المصارف والإشراف على السياسة النقدية، وتشجيع المصارف لتوفير الادخارات لتسهيل دورها في تمويل التنمية الاقتصادية.

٣- محاولة الوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية.

٤- تحديد دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية لكل من الكويت

وكينيا مع المقارنة بينهما.

**الطريقة البحثية ومصادر البيانات:**

المتغيرات الرئيسية في التحليل تعبر عن مجموعة من المقاييس هي: مقاييس اقتصادية وتنمية مالية وأخرى تعبر عن عدم الثبات المالي. حيث تم استخدام نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي (Y) كمتغير تابع بالدولار الأمريكي الحقيقي، ليعبر عن مستوى التنمية الاقتصادية. كما تم استخدام مجموعة من المتغيرات المستقلة وهي: إجمالي التكوين الرأسمالي (K) ليعبر عن رأس المال بالدولار الأمريكي الحقيقي، البيانات عن كل من Y , K تم الحصول عليها من (مؤشرات التنمية بالعالم WDI) الخاصة بالبنك الدولي عبر الإنترنت (World Bank, 2019)، كما تم استخدام معدل النمو الطبيعي السنوي للسكان (n) ليعبر عن تطور رأس المال البشري للدولتين وتم الحصول على بياناته ايضاً من (مؤشرات التنمية بالعالم WDI).

وحيث انه من الصعب تحديد مقدار التنمية الماليه، حيث تعتبر التنمية المالية مفهوم متعدد الجوانب يغطي العديد من الأوجه، مثل البنية التحتية، والاطار القانوني وعمق ومدى الانتشار بالأسواق. وهذا يعنى أن أي مقياس عن التنمية المالية انما يعبر فقط عن أوجه محددة في التنمية المالية، وليس عن المفهوم ككل. بالإضافة إلى ذلك، فان

الحصول على بيانات تفصيلية تصف مختلف أوجه التنمية المالية غير متاح خاصة في الدول النامية. لذلك استخدمت الدراسة ثلاث مؤشرات للتحرر والتنمية المالية. وهي: الاعتماد المالية أو (نسبة المطلوبات السائلة) (LIQ) بالقطاع المالى إلى اجمالى الناتج المحلى، ويقيس هذا المؤشر حجم القطاع المصرفى فيما يتعلق بالاقتصاد ككل، وتفترض الدراسة أن حجم القطاع المالى يرتبط ارتباطاً ايجابياً بالخدمات المالية المقدمة من هذا القطاع.

أما المؤشر الثانى فهو مؤشر حجم الإقراض المحلى للقطاع الخاص المقدم من البنوك كنسبة من اجمالى الناتج القومى الإسمى (DC)، وهذه النسبة لا تتضمن القطاع العام، حتى تعكس مدى كفاءة تخصيص الموارد فى الاقتصاد، من خلال قياس مدى قدرة القطاع الخاص على استخدام المصادر التمويلية مقارنة بالقطاع العام، كما أن هذا المؤشر يقيس مدى عمق النظام البنكى، وكذلك يقيس مدى نجاح القطاع المصرفى كوسيط فى تمرير المدخرات إلى المستثمرين. ولقد استنتجت الدراسات السابقة، أنه حتى تكون دولة ما جاذبة للإستثمار الأجنبى المباشر، فإنه يجب أن يكون النظام المالى لديها عند مستوى معين، ويقاس هذا المستوى بمؤشر (DC).

أما المؤشر الثالث فهو: إجمالى الائتمان المقدم للقطاع الخاص (من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى) كنسبة من اجمالى الناتج المحلى الإسمى (PC).

بالإضافة إلى ما سبق فقد تم استخدام معدل التضخم (INFL)، ليعبر عن مدى ثبات الاقتصاد الكلى لدولتي الدراسة، لما للتضخم من آثار سلبية على الاقتصاد فالدراسة تتوقع أن تكون إشارة متغير معدل التضخم أن تكون سالبة. كما تم استخدام مؤشر الانفتاح التجاري كمتغير مستقل، وذلك بقياس اجمالي التجارى (الصارات + الواردات) كنسبة من إجمالي الناتج المحلى.

### المنهجية البحثية:

حسب الفروض السابقة فى متغيرات النموذج القياسى تصبح معادلة الانحدار كما يلى:

$$Y = F (K, n, LIQ, DC, PC, INFL, T)$$

(1)

استخدم البحث اللوغاريتم الطبيعى لمتغيرات الدراسة، حتى تأخذ العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الصور الخطية. كم يفرض اللوغاريتم الطبيعى تأثير نسبة ثابتة لمعامل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. كما استخدمت العديد من الدراسات السابقة اللوغاريتم الطبيعى لتقليل والحد من التحيز الذى يمكن أن ينشأ من استخدام وحدات مختلفة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ولتحليل العلاقة السببية الديناميكية بين القطاع المصرفى المتمثلة فى دوره التمويل والتنمية الاقتصادية، تم استخدام إطار متجه الانحدار الذاتى (Vector

(Autoregressive Framework. VAR) ، وحتى يتم تحديد نموذج VAR بطريقة

صحيحة، تم اتباع الإجراءات القياسية لتحليل السلاسل الزمنية.

ففي الخطوة الأولى تم تطبيق اختبار ديكي فولر المعدل (Augmented Dickey-

Fuller. ADF) ، لإختبار جذور الوحدة للمتغيرات، وذلك لمعرفة خصائص استقرار

السلسلة الزمنية ورتبة التكامل لكل متغير. ولتوضيح أكثر، يقال للمتغير أنه متكامل

من الدرجة (d) وتكتب (d)I، عندما يتطلب أخذ الفروق للمتغير عدد مرات (d) حتي

تصل السلسلة الزمنية للمتغير إلى حالة السكون وتصبح سلسلة ساكنة، لذلك يقال أن

المتغير غير ساكن في حالة أنه متكامل من الدرجة 1 أو أعلى منها. حيث أصبح

تصنيف المتغيرات إلى ساكنه وأخرى غير ساكنة من الأمور الهامة والحاسمة منذ أن

اعتمدت الإجراءات الإحصائية القياسية في التحليل على السلاسل الساكنة فقط. وفي

حال كانت السلسلة ساكنة فيرمز لها بالرمز (0)I، أي أن السلسلة ليس بها جذر وحدة

قبل اجراء عملية أخذ الفروق، وفي حال تحول السلسلة غير الساكنة إلى الإستقرار بعد

أخذ الفرق الأول يرمز للسلسلة في هذه الحالة بالرمز (1)I، وذلك يعني أن السلسلة

متكاملة من الدرجة الأولى. وفي الخطوة الثانية من التحليل تم استخدام اختبار التكامل

المشترك لجوهانسن (1988, Johansen). حيث يقدم هذا الاختبار معلومات عما



إذا كانت متغيرات الدراسة الخاصة بدور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية مرتبطة ببعضها البعض في المدى الطويل أم لا.

في نفس الوقت فإن اختبارات جذور الوحدة والتكامل المشترك تعطي بمعلومات مهمة تكون بمثابة المرشد لتحديد نموذج متجه الانحدار الذاتي الأنسب لطبيعة المتغيرات ومدى ارتباطها

ببعضها البعض، ليحدد العلاقة السببية والديناميكية بين متغيرات الدراسة، وذلك باستخدام برنامج EViews 10.

وتتسب مشكلة عدم استقرار المتغيرات بوجود الانحدار الزائف والذي لا يعبر عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات، لذلك تستخدم طريقة الفروق لتحويل السلاسل غير الساكنة إلى سلاسل ساكنة. وفي حال حدوث ما سبق لجميع متغيرات الدراسة، أي أنها كانت غير ساكنة في صورتها الأصلية ثم تحولت إلى السكون بعد أخذ الفرق الأول، هنا يجب استخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR) في صورة نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model. VECM)، كما يلي:

$$\Delta y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^n \beta_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^n \delta_i \Delta x_{t-1} + \varphi z_{t-1} + \mu_t$$

(2)

Z محدد تصحيح الخطأ (ETC) وتعتبر عن البواقي للمربعات الصغرى العادية من

انحدار التكامل المشترك في المدى الطويل، كما هو معبر عنه بالمعادلة التالية:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_t + \varepsilon_t$$

(3)

وتعرف كالاتى:

$$Z_{t-1} = ECT_{t-1} = y_{t-1} - \beta_0 + \beta_1 x_{t-1}$$

(4)

$\varphi$  تعبر عن سرعة التعديل لأنها تقيس السرعة التي يعود بها المتغير Y إلى حالة التوازن مرة أخرى بعد التغيرات التي تحدث في المتغير X، وتم إختيار الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨) لتكون فترة الدراسة حسب توافر البيانات.

**نتائج البحث:**

**اولا: نتائج اختبار ديكي فولر المعدل لجذور الوحدة (اختبار السكون):**

يعتبر فهم طبيعة البيانات من الأمور الأساسية عند اجراء تحليل الانحدار، لذا قامت الدراسة بتطبيق (اختبار السكون) على جميع متغيرات الدراسة قبل الانتقال إلى المرحلة التالية في التحليل القياسى وهى اختبار جوهانسن للتكامل المشترك. ويوضح جدول

(١) نتائج اختبار السكون لكينيا، حيث تبين أن جميع المتغيرات غير ساكنه في المستوى  $I(0)$ ، بينما أشارت نتائج اختبار ديكي فولر المعدل سكون جميع المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول، حيث أن قيم  $P$  بالجدول (١) تشير إلى رفض الفرض الصفرى عند مستوى معنوية ١%، ٥% لجميع المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول. كما يوضح جدول (١) نتائج اختبار السكون للكويت، حيث تبين أن جميع المتغيرات غير ساكنه في المستوى  $I(0)$ ، فيما عدا النمو الطبيعي للسكان  $(n)$ ، والتضخم  $(INFL)$ ، بينما أشارت نتائج اختبار ديكي فولر المعدل سكون جميع المتغيرات الأخرى بعد أخذ الفرق الأول. كما هو موضح فإن قيم  $P$  بالجدول (١) تشير إلى رفض الفرض الصفرى عند مستوى معنوية ١%، ٥% لجميع المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول.

#### ثانياً: نتائج اختبار التكامل المشترك:

بعد إجراء اختبار السكون، وظفت الدراسة اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وذلك لفحص العلاقة فى المدى الطويل بين النمو الاقتصادى ومتغيرات الدراسة الاقتصادية والمالية والمصرفية لكل من كينيا والكويت. ويشترط لإجراء اختبار جوهانسن للتكامل أن تكون جميع المتغيرات بالدراسة غير ساكنة عند المستوى، ولكنها تصبح ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لتلك المتغيرات.

جدول (١) نتائج اختبار ديكي فولر المعدل لكينيا والكويت

المتغيرات	كينيا		الكويت	
	ADF اختبار	P- VALUE	ADF اختبار	P- VALUE
Ln Y I(0) (النمو الاقتصادي)	0.391	٠.٩٩٨	- 2.35 9	0.393
Ln Y I(1) (النمو الاقتصادي)	-3.819	0.026*	- 5.63 6	0.000 **
Ln K I(0) (التكوين الرأسمالي)	-2.778	٠.٢١٣	- 2.39 6	0.375
Ln K I(1) (التكوين الرأسمالي)	-4.826	0.002* *	- 4.50 4	0.004 **
Ln n I(0) (نمو السكان)	-0.750	٠.٨١٩	-	0.000

			5.83	**
			6	
Ln n (نمو السكان) I(1)	-4.014	0.004*		
		*		
Ln LIQ (الاعتمادات المالية) at I(0)	-2.343	0.401	2.79	0.067
			4	
Ln LIQ (الاعتمادات المالية) at I(1)	-5.152	0.000*	5.50	0.000
		*	0	**
Ln DC (الإقراض المحلي) I(0)	-2.867	٠.١٨٣	2.63	0.268
			3	
Ln DC (الإقراض المحلي) I(1)	-6.705	0.000*	4.63	0.003
		*	2	**

Ln PC (ائتمان القطاع الخاص) I(0)	-2.523	٠.٣١٥	- 2.69 0	0.246
Ln PC (ائتمان القطاع الخاص) I(1)	-4.680	0.003* *	- 4.50 9	0.004 **
Ln INFL (التضخم) I(0)	-2.954	0.425	- 6.61 9	0.000 **
Ln INFL (التضخم) I(1)	-4.868	0.001* *		
Ln T (الانفتاح التجاري) I(0)	-1.857	0.656	- 2.09 2	٠.٠٥٤
Ln T (الانفتاح التجاري) I(1)	-5.822	0.000* *	- 7.85	0.000 **

			2	
--	--	--	---	--

\*, \*\* تشير إلى المعنوية عند ٥%، ١% على الترتيب.

**المصدر:** حسب من بيانات جدولي (١، ٢) بالملحق باستخدام برنامج EViews

.10

ويتكون اختبار جوهانسن من: maximum rank, eigenvalue, trace statistic  
يحدد maximum rank عدد المعاملات أو المعادلات المتكاملة معاً عند تقدير  
انحداراً يحتوى على اثنان أو أكثر من المتغيرات التوضيحية، عند maximum rank  
للصفر لا يكون هناك أى تكامل. أما trace statistic فتحدد المعادلات المتكاملة  
الموجودة عند كل مستوى من مستويات maximum rank. توجد معادلة التكامل عند  
النقطة التي تكون عندها القيمة الحرجة لـ trace statistic  
أقل من ٥%.

توضح نتائج جدول (٢) أنه عند Maximum rank (٢)، تكون القيمة الحرجة لـ  
trace statistics أقل من ٥%. لذلك يتم رفض الفرض الصفري الذي يشير إلى  
عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يؤكد وجود تكامل مشترك بين  
متغيرات الدراسة لكينيا، وكذلك وجود علاقة بين المتغيرات فى المدى الطويل. كما  
توضح نتائج جدول (٢) أنه عند Maximum rank (٢)، تكون القيمة الحرجة لـ

trace statistics أقل من ٥%. لذلك يتم رفض الفرض الصفري الذي يشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة للكويت، وكذلك وجود علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل.

جدول (٢) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لكينيا، والكويت

Maximum rank	Eigen value	Trace Statistic	5% Critical Value	P-VALUE	Max-Eigen Statistic	5% Critical Value	P-VALUE
<b>كينيا</b>							
None*	0.942 243	281.3 653	159.5 297	0.00 00	105.5 056	52.36 261	0.00 00
At most 1*	0.774 225	175.8 596	125.6 154	0.00 00	55.06 404	46.23 142	0.00 45
At most 2*	0.700 141	120.7 956	95.75 366	0.00 03	44.56 438	40.07 757	0.01 46
At most	0.575	76.23	69.81	0.01	£1.70	33.87	0.0٣



<b>3*</b>	<b>560</b>	<b>119</b>	<b>889</b>	<b>41</b>	<b>846</b>	<b>687</b>	<b>88</b>
<b>At most 4</b>	<b>0.449</b>	<b>44.52</b>	<b>47.85</b>	<b>0.09</b>	<b>22.06</b>	<b>27.58</b>	<b>0.21</b>
	<b>204</b>	<b>273</b>	<b>613</b>	<b>94</b>	<b>648</b>	<b>434</b>	<b>70</b>
<b>At most 5</b>	<b>0.273</b>	<b>22.45</b>	<b>29.79</b>	<b>0.27</b>	<b>11.80</b>	<b>21.13</b>	<b>0.56</b>
	<b>159</b>	<b>625</b>	<b>707</b>	<b>38</b>	<b>474</b>	<b>162</b>	<b>71</b>
<b>At most 6</b>	<b>0.250</b>	<b>10.65</b>	<b>15.49</b>	<b>0.23</b>	<b>10.65</b>	<b>14.26</b>	<b>0.17</b>
	<b>129</b>	<b>150</b>	<b>471</b>	<b>39</b>	<b>058</b>	<b>460</b>	<b>26</b>
<b>At most 7</b>	<b>2.49E</b>	<b>0.000</b>	<b>3.841</b>	<b>0.97</b>	<b>0.000</b>	<b>3.841</b>	<b>0.97</b>
	<b>-05</b>	<b>922</b>	<b>466</b>	<b>63</b>	<b>922</b>	<b>466</b>	<b>63</b>
<b>الكويت</b>							
<b>None*</b>	<b>0.867</b>	<b>263.0</b>	<b>159.5</b>	<b>0.00</b>	<b>68.78</b>	<b>52.36</b>	<b>0.00</b>
	<b>757</b>	<b>679</b>	<b>297</b>	<b>00</b>	<b>581</b>	<b>261</b>	<b>05</b>
<b>At most 1*</b>	<b>0.851</b>	<b>194.2</b>	<b>125.6</b>	<b>0.00</b>	<b>64.87</b>	<b>46.23</b>	<b>0.00</b>
	<b>619</b>	<b>821</b>	<b>154</b>	<b>00</b>	<b>103</b>	<b>142</b>	<b>02</b>
<b>At most 2*</b>	<b>0.765</b>	<b>129.4</b>	<b>95.75</b>	<b>0.00</b>	<b>49.31</b>	<b>40.07</b>	<b>0.00</b>
	<b>527</b>	<b>110</b>	<b>366</b>	<b>00</b>	<b>417</b>	<b>757</b>	<b>35</b>

At most	0.704	80.09	69.81	0.00	41.41	33.87	0.00
3*	219	685	889	60	667	687	52
At most 4	0.422	38.68	47.85	0.27	18.66	27.58	0.44
	519	019	613	32	872	434	05
At most	0.313	20.01	29.79	0.42	12.80	21.13	0.46
5	906	146	707	21	916	162	99
At most	0.187	7.202	15.49	0.55	7.061	14.26	0.48
6	543	299	471	43	549	460	19

\* تشير إلى النقطة التي يوجد عندها التكامل المشترك

المصدر: حسب من بيانات جدولي (١، ٢) بالملحق باستخدام برنامج EViews

.10

ثالثاً: نتائج نموذج معامل تصحيح الخطأ (VECM):

بسبب وجود التكامل المشترك بين المتغيرات عمدت الدراسة إلى التقدير بتطبيق نموذج معامل تصحيح الخطأ (VECM)، وهذا النموذج يعطى نتائج في المدى القصير وكذلك في المدى الطويل لمدى استجابة النمو الاقتصادي للتغير في المتغيرات المستقلة في كل بلد على حدة.

١- كينيا: توضح معادلة التكامل المشترك التالية تقديرات النموذج في المدى الطويل، حيث ثبتت معنوية النموذج ككل. وتشير النتائج الى أن التكوين الرأسمالى (K) كان له أثراً ايجابياً على النمو الاقتصادى فى كينيا، وتوضح النتائج أن زيادة التكوين الرأسمالى بمقدار ١% يزيد النمو فى نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى (Y) بمقدار ٠.٣٨% فى المدى الطويل، مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها. كما تشير المعادلة أيضاً الى الأثر الإيجابى للنمو الطبيعى للسكان (n) على النمو الاقتصادى، حيث توضح النتائج أن كل زيادة ١% فى نمو السكان يؤدى الى زيادة مقابلة فى النمو الاقتصادى بمقدار ٣.٧٠%، مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها. فى حين أن النمو السكانى العالى كمساهم فى النمو الاقتصادى قد لا يكون متسقاً مع أدبيات التنمية الاقتصادية السائدة، حيث يعتقد بعض الباحثين حديثاً أن النمو السكانى السريع فى إفريقيا، وخاصة فى كينيا، ليس تحدياً أساسياً للتنمية، يلاحظ أن عدد الأطفال لكل أسرة فى كينيا قد انخفض بشكل حاد من ٨.١ طفل فى عام ١٩٧٨ إلى ٤.٦ طفل فى عام ٢٠٠٨، وقد أدت هذه الكثافة السكانية المتزايدة إلى جانب الهجرة من الريف إلى الحضر إلى تجمعات حضرية أعلى، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق نمو اقتصادى مستدام لأن المراكز الحضرية الكبيرة تسمح بالابتكار وزيادة وفورات الحجم. كما لاحظ (البنك الدولى، ٢٠٠٨) ، أنه لم يصل أى بلد إلى دخل مرتفع مع انخفاض معدل التحضر.

أما بالنسبة لتأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي، جاءت اشارات معاملاتها متباينة، حيث تشير النتائج أن الاعتمادات المالية المطلوبة (LIQ) جاءت اشارتها موجبة مما يعنى أنها ذات تأثير ايجابي على النمو الإقتصادي، مما يعنى أن زيادة مقدارها ١% فى الإعتمادات المالية يؤدي الى زيادة قدرها ٢.١٧% فى النمو الإقتصادي، مع بقاء باقى المتغيرات على حالها.

بينما جاءت إشارة الإقراض المحلى (DC) وائتمان القطاع الخاص (PC) سالبة، مما يعكس افتقار القطاع المصرفى إلى الانتشار والتغلغل في الأسواق المالية بكينيا. وهذا ما توضحه دراسة (Sacerdoti, 2005)، حيث أشارت أن خمس الأسر فقط يمكنهم الحصول على تمويل، وان مستوى الائتمان المقدم للقطاع الخاص (PC) منخفض للغاية، حيث يمثل ١٨% من اجمالى الناتج المحلى. وهذا مرتبط بضعف ميل البنوك للإقراض، حيث يظهر ذلك من خلال الحد من الإقراض المؤمن، وضعف فرض الاجراءات والقواعد التى تدعم حقوق المقترضين، وعدم كفاية نظم المعلومات الخاصة بالمقترضين. كما تدل الاشارة السالبة للإقراض المحلى (DC) على اخفاق القطاع المصرفى كوسيط فعال فى تجميع المدخرات ونقلها للمستثمرين. كذلك تشير الدراسات الأخرى إلى أن نسبة بسيطة فقط من الكينيين يمكنهم الحصول على الائتمان وذلك بسبب نقص المعارض منه، ويرجع ذلك إلى التقنين والتحكم فى سلوك المؤسسات

الإقراضية سواء الرسمية منها أو غير الرسمية. مما سبق يتبين الانتشار الواسع لعدم كفاءة آليات تخصيص التمويل في كينيا، وفي هذا الصدد توصى الدراسة بتعزيز وتقوية التشريعات الخاصة بنظام الإشراف والمراقبة بالقطاع المصرفي، وذلك لتعزيز الكفاءة بالقطاع المالي في كينيا.

بالنسبة للتضخم (INFL) كان ذو إشارة سالبة كما هو متفق مع النظرية الاقتصادية، حيث تشير إلى الأثر السلبي لمعدلات التضخم المرتفعة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث تخفض إنتاجية الاستثمار بالمشروعات المختلفة. في حالة كينيا، كل زيادة ١% في التضخم (INFL) تؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي (Y) مقدارها ٠.٠١٦%، مع بقاء باقي المتغيرات على حالها.

تشير نتائج الانفتاح التجاري (T) بكينيا، إلى العلاقة السالبة لحالة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي، حيث أن وضع التجارة بكينيا لا يسهم في زيادة النمو الاقتصادي، حيث أوضحت معادلة التحليل أن زيادة قدرها ١% في (T) يؤدي إلى انخفاض في متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي مقدارها ٠.٤٣%. ربما يرجع ذلك إلى الأسعار النسبية للصادرات، والتي تعكس على نطاق الواسع الهبوط المستمر والحاد في الأسعار الحقيقية للسلع، والتي معظمها سلع زراعية ومواد خام خلال العقدین الماضيين.

تشير الملاحظات أسفل معادلة التكامل المشترك في (نموذج المدى الطويل) إلى كفاءة ومعنوية النموذج في التقدير حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٦١%، كما تشير قيمة اختبار ديربن واتسون إلى ١.٨٢٢، مما يعني أنه ليس هناك ارتباط ذاتي بين البواقي، (Durbin and Watson, 1950). وقد تبين معنوية قيمة معامل التصحيح (-1)U عند مستوى معنوية ٥%، وذلك يؤكد العلاقة المعنوية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، هذا بالإضافة أن قيمة معامل التصحيح بلغت -0.77 مما يشير إلى أن السرعة النسبية للتعديل من حالة عدم التوازن في العام الماضي إلى حالة التوازن في العام الحالي ٧٧% .

ويشير جدول (٣) إلى نتائج اختبار (بريوش جودفري) للإرتباط التسلسلي، إلى غياب هذا النوع من الترابط بين متغيرات الدراسة، مما يؤكد صحة وكفاءة النموذج في التقدير.

- معادلة التكامل المشترك (نموذج المدى الطويل):

$$\text{ect}_{t-1} = 1.000 \text{ Ln } Y_{t-1} + 0.383 \text{ Ln } K_{t-1} + 3.706 \text{ Ln } n_{t-1} + 2.179 \text{ Ln } \text{LIQ}_{t-1} - 2.946 \text{ Ln } \text{DC}_{t-1} - 2.711 \text{ Ln } \text{PC}_{t-1} - 0.016 \text{ Ln } \text{INFL}_{t-1} + 0.431 \text{ Ln } T_{t-1} - 12.520$$

$$U(-1) = - 0.77^* \quad \text{Adjusted R-squared} = 0.6159$$

F-statistic = 4.7907\*

Durbin-Watson stat = 1.822

\* denotes significance at 5%

جدول (٣) نتائج اختبار (بريوش جودفرى) للإرتباط التسلسلى

F-statistic	0.467894	Prob. F(2,13)	0.6365
R-squared	1.813051	Prob. Chi-Square(2)	0.4039

المصدر: حسب من بيانات جدول (١) بالملحق باستخدام برنامج **EViews 10**.

- العلاقة بين المتغيرات فى المدى القصير:

وتشير المعادلة التالية إلى العلاقة بين متغيرات الدراسة فى المدى القصير. حيث يوضح جدول (٤) قيم (P) لمربع كاي باختبار احصائية وولد، ويتبين من الجدول أن جميع متغيرات الدراسة غير معنوية فى المدى القصير عند مستوى معنوية ٥% فيما عدا المتغيرات الخاصة برأس المال. كما يوضح الجدول أن النمو الطبيعى للسكان (n) وكذلك الانفتاح التجارى (T) ليس لهما تأثير معنوى على النمو الاقتصادى فى المدى القصير. بينما كان التكوين الرأسمالى (K) وكذلك متغيرات التنمية المالية: الاعتمادات المالية السائلة (LIQ) والإقراض المحلى (DC)، والإئتمان المقدم للقطاع الخاص (PC)، والتضخم (INF) كانت جميعاً معنوية احصائياً عند مستوى معنوية أقل من ٥% . ومن ذلك يستخلص أن التكوين الرأسمالى كان ذو أثر ايجابى على

النمو الاقتصادي في المدى القصير وكذلك الاعتمادات المالية السائلة. بينما كان للإقراض المحلي والإئتمان المقدم للقطاع الخاص والتضخم أثر سلبي على النمو الاقتصادي في المدى القصير.

### تقدير نموذج (VECM) لمتغيرات الدراسة في المدى القصير:

$$\begin{aligned} \Delta \ln Y_t = & -0.077 \text{ect}_{t-1} + 0.408 \Delta \ln Y_{t-1} - 0.179 \Delta \ln Y_{t-2} + \\ & 0.047 \Delta \ln K_{t-1} - 0.041 \Delta \ln K_{t-2} - 0.316 \Delta \ln n_{t-1} + 0.195 \Delta \\ & \ln n_{t-2} + 0.108 \Delta \ln \text{LIQ}_{t-1} + 0.083 \Delta \ln \text{LIQ}_{t-2} - 0.214 \Delta \ln \\ & \text{DC}_{t-1} - 0.314 \Delta \ln \text{DC}_{t-2} - 0.111 \Delta \ln \text{PC}_{t-1} - 0.079 \Delta \ln \text{PC}_{t-2} \\ & -0.002 \Delta \ln \text{INFL}_{t-1} - 0.003 \Delta \ln \text{INFL}_{t-2} + 0.013 \Delta \ln T_{t-1} + \\ & 0.045 \Delta \ln T_{t-2} + 0.016 \end{aligned}$$

٢- الكويت: معادلة التكامل المشترك التالية توضح تقديرات النموذج في المدى الطويل، حيث ثبتت معنوية النموذج ككل. وتشير النتائج الى أن التكوين الرأسمالي (K) كان له أثراً ايجابياً على النمو الاقتصادي في الكويت، وتوضح النتائج أن زيادة التكوين الرأسمالي بمقدار ١% يزيد النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي (Y) بمقدار ٠.٦٠% في المدى الطويل، مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها. أما بالنسبة لتأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي، جاءت إشارة معاملاتها



متباينة، حيث تشير النتائج أن الاعتمادات المالية السائلة المطلوبة (LIQ) جاءت اشارتها موجبة اي ذات تأثير ايجابي على النمو الإقتصادي، ومما يعنى أن زيادة مقدارها ١% فى الإعتمادات المالية يؤدي الى زيادة قدرها ٠.٩٢% فى النمو الإقتصادي، مع بقاء باقى المتغيرات على حالها.

جدول (٤) قيم (P) لمربع كاي باختبار احصائية والد

	المتغيرات التابعة							
	DLn (Y)	DLn (K)	DLn (n)	DLn (LIQ)	DLn (DC)	DLn (PC)	DLn (INFL)	DLn (T)
المتغيرات المستقلة	p- value	p- value	p- value	p- value	p- valu e	p- valu e	p- value	p- valu e
DLn(Y)	0.42 5	0.234	0.32 1	0.23 5	0.43 2	0.46 2	0.325	0.3 24
DLn(K )	0.04 2*	0.145	0.14 2	0.42 9	0.42 1	0.33 4	0.124	0.7 65
DLn(n)	0.62	0.334	0.32	0.35	0.05	0.42	0.325	0.6

	1		5	5	1	1		21
<b>DLn(LI</b>	<b>0.02</b>		<b>0.65</b>	<b>0.64</b>	<b>0.32</b>	<b>٠.٣١</b>		<b>0.3</b>
<b>Q)</b>	<b>6*</b>	<b>0.219</b>	<b>1</b>	<b>8</b>	<b>1</b>	<b>٠</b>	<b>0.104</b>	<b>13</b>
<b>DLn(D</b>	<b>0.02</b>	<b>0.023</b>	<b>0.32</b>	<b>0.46</b>	<b>0.16</b>	<b>0.15</b>		<b>0.3</b>
<b>C)</b>	<b>5*</b>	<b>*</b>	<b>5</b>	<b>4</b>	<b>7</b>	<b>1</b>	<b>0.321</b>	<b>10</b>
<b>DLn(P</b>	<b>0.01</b>	<b>0.005</b>	<b>0.29</b>	<b>0.56</b>	<b>0.27</b>	<b>0.12</b>		<b>0.2</b>
<b>C)</b>	<b>7*</b>	<b>**</b>	<b>1</b>	<b>1</b>	<b>5</b>	<b>1</b>	<b>0.501</b>	<b>30</b>
<b>DLn(IN</b>	<b>0.03</b>	<b>0.082</b>	<b>0.23</b>	<b>0.32</b>	<b>0.14</b>	<b>0.31</b>		<b>0.4</b>
<b>FL)</b>	<b>2*</b>	<b>4</b>	<b>4</b>	<b>1</b>	<b>2</b>	<b>2</b>	<b>0.234</b>	<b>12</b>
<b>DLn(T)</b>	<b>0.32</b>	<b>0.041</b>	<b>0.14</b>	<b>0.27</b>	<b>0.13</b>	<b>0.24</b>		<b>0.1</b>
	<b>1</b>	<b>*</b>	<b>1</b>	<b>0</b>	<b>6</b>	<b>3</b>	<b>0.610</b>	<b>49</b>

\*\*، \* تشير إلى المعنوية عند ١%، ٥% على الترتيب.

المصدر: حسب من بيانات جدول (١) بالملحق باستخدام برنامج EViews 10.

بينما جاءت إشارة الإقراض المحلي (DC) سالبة، مما يعكس افتقار القطاع المصرفي إلى الانتشار والتغلغل في الأسواق المالية بالكويت. وهذا مرتبط بضعف ميل البنوك للإقراض، حيث يظهر ذلك من خلال الحد من الإقراض المؤمن، وضعف فرض

الاجراءات والقواعد التي تدعم حقوق المقترضين، وعدم كفاية نظم المعلومات الخاصة بالمقترضين. كما تدل الاشارة السالبة للإقراض المحلي (DC) على اخفاق القطاع المصرفي كوسيط فعال في تجميع المدخرات ونقلها للمستثمرين.

بينما تبين الأثر الإيجابي المعنوي للمؤشر المالي (PC) الخاص بتقدير الائتمان المقدم للقطاع الخاص من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على النمو الاقتصادي بالكويت، حيث تشير النتائج أن زيادة قدرها ١% في ذلك المؤشر تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي تساوي ٦.١٣%، وتأتي تلك النتيجة على عكس ما جاء من النتائج بحالة كينيا، مما يدل على كفاءة آليات الإقراض والتمويل للقطاع الخاص بالكويت، في الوقت نفسه تعاني كينيا من عدم كفاءة آليات تخصيص التمويل للقطاع الخاص.

تشير نتائج الانفتاح التجاري (T) بالكويت، إلى العلاقة الموجبة لحالة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي، حيث أن وضع التجارة بالكويت يسهم في زيادة النمو الاقتصادي، حيث أوضحت معادلة التحليل أن زيادة قدرها ١% في (T) يؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي مقدارها ٣.٦٦%. ربما يرجع ذلك إلى الأسعار النسبية للصادرات، حيث تعتبر الكويت من دول الخليج المصدرة للنفط، والذي يعتبر من مصادر الدخل الرئيسية للبلاد.

تشير الملاحظات أسفل معادلة التكامل المشترك في (نموذج المدى الطويل) إلى كفاءة ومعنوية النموذج في التقدير حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ٣٣%، كما تشير قيمة اختبار ديرين واتسون إلى ١.٨٣٨، مما يعني أنه ليس هناك ارتباط ذاتي بين البواقي. وقد تبين معنوية قيمة معامل التصحيح  $U(-1)$  عند مستوى معنوية ٥%، وذلك يؤكد العلاقة المعنوية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، هذا بالإضافة أن قيمة معامل التصحيح بلغت -٠.٧٣، مما يشير إلى أن السرعة النسبية للتعديل من حالة عدم التوازن في العام الماضي إلى حالة التوازن في العام الحالي ٧٣%.

ويشير جدول (٥) إلى نتائج اختبار (بريوش جودفري) للارتباط التسلسلي، إلى غياب هذا النوع من الترابط بين متغيرات الدراسة، مما يؤكد صحة وكفاءة النموذج في التقدير.

- معادلة التكامل المشترك (نموذج المدى الطويل):

$$\ln DC_{t-1} = 1.000 \ln Y_{t-1} + 0.603 \ln K_{t-1} + 0.929 \ln LIQ_{t-1} - 5.327$$

$$\ln DC_{t-1} + 6.138 \ln PC_{t-1} + 3.661 \ln T_{t-1} - 20.527$$

$$U(-1) = - 0.739^{**} \quad \text{Adjusted R-squared} =$$

$$0.338$$

F-statistic = 2.377\* Durbin-Watson stat =

1.838

\* denotes significance at 5%

\*\* denotes significance at 1%

جدول (٥): نتائج اختبار (بريوش جودفري) للإرتباط التسلسلي

F-statistic	0.380	Prob. F(2,20)	0.688
R-squared	1.318	Prob. Chi-Square(2)	0.517

المصدر: حسب من بيانات جدول (٢) بالملحق باستخدام برنامج **EViews 10**.

- العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير:

تشير المعادلة التالية إلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير. ويوضح جدول (٦) قيم (P) لمربع كاي باختبار احصائية والد، ويتبين من الجدول أن جميع متغيرات الدراسة غير معنوية في المدى القصير عند مستوى معنوية ٥% فيما عدا التكوين الرأسمالي (K) وكذلك الاعتمادات المالية السائلة (LIQ) والانفتاح التجاري (T). ومن هذه النتائج يستخلص أن التكوين الرأسمالي كان ذو أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير وكذلك الاعتمادات المالية السائلة. بينما كان للإقراض

المحلى والإئتمان المقدم للقطاع الخاص أثر سلبي على النمو الاقتصادي في المدى القصير.

- تقدير نموذج (VECM) لمتغيرات الدراسة في المدى القصير:

$$\begin{aligned} \Delta \ln Y_t = & - 0.739 \text{ect}_{t-1} + 0.380 \Delta \ln Y_{t-1} - 0.077 \Delta \ln Y_{t-2} + \\ & 0.146 \Delta \ln K_{t-1} - 0.548 \Delta \ln K_{t-2} + 2.771 \Delta \ln \text{LIQ}_{t-1} - 0.966 \\ & \Delta \ln \text{LIQ}_{t-2} + 4.094 \Delta \ln \text{DC}_{t-1} - 5.082 \Delta \ln \text{DC}_{t-2} - 5.925 \Delta \\ & \ln \text{PC}_{t-1} + 5.796 \Delta \ln \text{PC}_{t-2} + 1.157 \Delta \ln T_{t-1} + 2.345 \Delta \ln T_{t-2} \\ & + 0.123 \end{aligned}$$

يتبين مما سبق أن القطاع المصرفي بالكويت يساهم بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية من القطاع المصرفي بكينيا. حيث اشارت نتائج التحليل القياسى لدور القطاع المصرفى في التنمية الاقتصادية بكينيا، أن الاعتمادات المالية المطلوبة (LIQ) جاءت اشارتها موجبة مما يعنى أنها ذات تأثير ايجابى على النمو الإقتصادي، كما هو الحال بالكويت. بينما جاءت إشارة الإقراض المحلى (DC) وائتمان القطاع الخاص (PC) سالبة، مما يعكس افتقار القطاع المصرفى إلى الانتشار والتغلغل في الأسواق المالية بكينيا. بينما تبين الأثر الإيجابى المعنوى للمؤشر المالى (PC) الخاص بتقدير الائتمان المقدم للقطاع الخاص من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

على النمو الإقتصادي بالكويت، حيث تشير النتائج أن زيادة قدرها ١% في ذلك المؤشر تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي تساوي ٦.١٣%، وتأتي تلك النتيجة على عكس ما جاء من النتائج بحالة كينيا، مما يدل على كفاءة آليات الإقراض والتمويل للقطاع الخاص بالكويت، في الوقت نفسه تعاني كينيا من عدم كفاءة آليات تخصيص التمويل للقطاع الخاص.

جدول (٦) قيم (P) لمربع كاي باختبار احصائية والد

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة					
	DLn(Y)	DLn(K)	DLn(LI)	DLn(D)	DLn(P)	DLn(T)
	p-value	p-value	p-value	p-value	p-value	p-value
DLn(Y)	0.425	0.003*	0.555	0.486	0.415	0.584
DLn(K)	0.042*	0.148	0.429	0.427	0.356	0.785
DLn(LI)	0.026	0.119	0.698	0.417	٠.٢٨١	0.683

Q)	*					
DLn(DC )	0.254	0.004* *	0.464	0.185	0.138	0.270
DLn(PC )	0.174	0.005* *	0.561	0.208	0.158	0.400
DLn(T)	0.032 *	0.021*	0.670	0.164	0.271	0.569

\*, \*\* تشير إلى المعنوية عند ٥%، ١% على الترتيب.

المصدر: حسب من بيانات جدولي (٢) بالملحق باستخدام برنامج EViews 10.



الملحق

جدول (١) المتغيرات الرئيسية للقطاع المصرفى فى كينيا خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٠).

(٢٠١٨)

الانفتاح ح التجارى	التضخم	إجمالى الائتمان ن المقدم للقطاع الخاص	حجم الاقراض المحلى للقطاع الخاص	الإعتمادات المالية	إجمالى التكوين الرأسمالى	الناتج المحلى الحقيقى	السنوات
65.4	13.8	14.4	15.3				198
2	6	8	5	21.73	2229.32	889.94	0
64.2	11.6	13.9	15.8				198
8	0	9	0	19.40	2337.74	888.52	1
58.2	20.6	13.7	16.2				198
2	7	6	5	19.89	1866.13	867.71	2

54.1	11.4	13.2	16.6				198
6	0	4	9	19.51	1681.06	845.90	3
58.8	10.2	12.8	17.1				198
0	8	0	4	18.89	1649.85	828.62	4
55.4	13.0	12.9	17.5				198
5	1	9	9	18.64	1602.06	832.49	5
55.7		12.2	18.0				198
4	2.53	7	4	18.19	1825.72	859.99	6
47.7		12.4	18.4				198
0	8.64	7	9	20.05	1999.63	878.68	7
49.9	12.2	12.4	18.9				198
7	6	8	3	19.77	1976.76	900.69	8
53.1	13.7	12.6	19.3				198
6	9	6	8	19.02	2067.36	910.81	9
57.0	17.7	12.4	19.8				199
2	8	9	3	19.10	2084.73	917.41	0

55.6	20.0	12.9	20.2				199
0	8	9	8	20.38	2149.08	900.35	1
52.9	27.3	14.6	20.7				199
3	3	7	3	23.48	1930.14	864.79	2
72.8	45.9	14.2	21.1				199
6	8	2	7	25.49	2110.12	840.94	3
71.2	28.8	14.1	21.6				199
7	1	6	2	27.70	2325.65	837.00	4
71.7		16.2	22.0				199
5	1.55	6	7	28.61	2521.99	848.15	5
57.3		17.3	21.6				199
1	8.86	9	8	28.80	2679.50	857.95	6
54.0	11.3	19.5	24.3				199
6	6	1	6	31.65	2763.10	837.81	7
48.9		20.9	23.9				199
0	6.72	4	6	32.33	2986.67	841.49	8

عبد العزيز علي علوش عوض وآخرون، دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية في الكويت وكيني).

48.1		22.4	26.5				199
9	5.74	0	7	31.95	2964.07	837.41	9
53.3		23.0	25.7				200
1	9.98	0	6	31.35	3208.93	819.62	0
55.9		22.2	25.2				200
5	5.74	1	2	30.86	3606.25	827.71	1
55.1		22.3	25.8				200
7	1.96	9	5	32.35	3385.51	809.96	2
54.1		22.1	25.1				200
3	9.82	8	6	33.77	3116.29	811.43	3
59.4	11.6	22.4	27.2				200
8	2	3	9	33.73	3344.87	829.95	4
64.4	10.3	22.8	26.2				200
8	1	0	8	33.49	4274.70	855.23	5
55.2	14.4	22.0	22.8				200
4	5	8	9	33.21	5631.80	885.81	6

53.8		21.2	23.0				200
9	9.76	9	5	32.93	5755.58	920.65	7
57.5	26.2	23.7	25.3				200
8	4	7	8	35.66	6495.37	897.60	8
50.8		23.4	25.0				200
6	9.23	5	2	33.91	7142.89	902.12	9
54.2		24.6	27.2				201
3	3.96	2	3	36.30	8148.69	951.69	0
60.4	14.0	26.9	30.5				201
5	2	5	7	38.02	8518.87	982.98	1
57.7		28.1	29.5			1000.8	201
7	9.38	0	4	38.36	9571.57	3	2
53.1		29.2	31.7			1032.2	201
3	5.72	2	1	39.75	9774.21	8	3
51.3		31.1	34.1		11162.3	1060.1	201
0	6.88	8	3	40.57	8	0	4

عبد العزيز علي علوش عوض وآخرون، دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية في الكويت وكيني).

44.2		31.8	34.2		11897.6	1093.1	201
1	6.58	9	5	40.01	1	3	5
37.6		31.1	33.4		10799.4	1129.7	201
5	6.30	9	9	37.70	3	1	6
37.4		29.6	29.4		11492.3	1157.0	201
9	8.01	2	6	36.03	1	5	7
36.1		30.3	32.3		12104.3	1202.1	201
8	4.69	6	7	41.48	8	3	8

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات التنمية المالية الدولية بالبنك الدولي،

.٢٠٢٠

<https://www.worldbank.org>

جدول (٢): المتغيرات الرئيسية للقطاع المصرفي في الكويت خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٠)

.(٢٠١٨)

الانفتاح	التضخ	إجمالي	حجم	الإعتماد	إجمالي	الناتج	السنوات
التجاري	م	الائتمان	الاقراض	ات	التكوين	المحلي	ت

		المقدم للقطاع الخاص	المحلى للقطاع الخاص	المالية	الرأسمالى	الحقيقى	
112.		32.6	30.5				198
65	6.9	6	5	33.15	178.14	934.96	0
107.		48.6	44.7				198
98	7.4	0	0	49.00	306.79	5	1
106.		73.5	65.7				198
87	7.8	9	1	69.40	557.55	9	2
108.		82.2	72.8				198
48	4.7	3	5	77.73	680.21	5	3
104.		77.0	69.8				198
75	1.2	6	9	78.01	731.87	0	4
96.4		78.7	72.6				198
2	1.5	2	8	79.42	765.62	2	5
94.2	1.0	99.9	92.3	98.13	864.20	2133.1	198

0		6	8			9	6
89.6		87.4	80.6		970.20	2852.1	198
6	0.7	3	8	83.17		4	7
90.5		98.2	90.3		897.04	2808.6	198
0	1.5	1	5	93.97		2	8
93.7		81.2	74.0		1307.2	5079.0	198
7	3.3	2	4	80.75	9	5	9
103.		106.	97.6	103.4	1498.5	4057.8	199
01	9.8	24	2	3	8	1	0
142.		43.0	26.5	191.1	2126.0	2500.5	199
61	9.1	1	8	9	3	8	1
94.6		26.4	16.0	103.5	2049.0	2679.2	199
9	-0.5	7	4	7	8	2	2
92.0		23.6	15.6		1758.7	2048.5	199
6	0.4	6	2	85.62	9	6	3
93.1	2.5	25.1	19.7	88.22	1614.3	1520.9	199



8		9	3		4	4	4
94.3		29.4	25.2		1692.4	7140.9	199
2	2.7	2	8	86.34	7	7	5
91.4		33.5	29.8		2317.3	9430.5	199
7	3.6	9	6	78.41	1	0	6
92.4		44.4	40.5		1921.7	8238.7	199
4	0.68	5	7	80.92	7	1	7
94.9		61.6	57.0		1840.6	5447.5	199
6	0.13	4	6	94.90	0	6	8
85.3		57.3	53.2		1991.1	7009.2	199
7	2.99	6	1	82.59	3	5	9
86.6		47.2	43.9		2201.3	10092.	200
2	1.81	5	9	67.88	3	41	0
86.8		57.9	52.3		2520.5	8377.4	200
5	1.30	2	9	80.47	0	4	1
81.2	0.89	62.6	54.9	80.85	3468.9	9477.4	200

3		4	8		1	2	2
86.5		60.8	53.3		4436.9	12340.	200
6	0.96	7	6	70.19	4	82	3
89.3		58.8	51.9		6707.6	16762.	200
0	1.25	2	7	62.54	9	07	4
92.2		52.5	46.2		10029.	26894.	200
4	4.14	9	3	52.36	41	25	5
89.7		52.0	45.4		14404.	37557.	200
1	3.06	9	1	48.60	31	06	6
91.7		59.6	53.0		21474.	41922.	200
3	5.48	4	8	52.81	42	71	7
92.6	10.5	61.7	55.8		28235.	60300.	200
8	8	1	6	52.03	66	44	8
88.8		85.4	78.3		17134.	33807.	200
1	4.61	2	5	76.36	66	87	9
97.0	4.50	78.9	73.8	76.44	20381.	38577.	201

3		5	4		37	38	0
99.1		63.1	59.4		24462.	56994.	201
2	4.84	2	9	62.82	80	84	1
101.		57.2	54.2		28151.	65495.	201
01	3.26	7	1	58.58	76	76	2
97.6		59.7	57.1		31564.	62370.	201
1	2.68	8	3	62.46	81	37	3
100.		67.9	65.4		31195.	51884.	201
04	2.91	2	7	71.11	84	08	4
98.7		97.6	94.5		25398.	26041.	201
0	3.27	7	3	98.33	97	75	5
96.1		105.	102.	103.9	26625.	22460.	201
6	3.20	91	39	2	73	83	6
97.8		100.	97.1		31600.	28095.	201
4	2.17	55	4	99.06	93	04	7
100.	3.00	70.1	66.2	75.03	38350.	36775.	201

عبد العزيز علي علوش عوض وآخرون، دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية في الكويت وكيني).

49		7	0		89	50	8
----	--	---	---	--	----	----	---

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات التنمية المالية الدولية بالبنك الدولي،

.٢٠٢٠

<https://www.worldbank.org>

## المراجع

١. ابراهيم عبادة (٢٠٠٣)، معايير النجاح في البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن.
٢. خلود الفليت (٢٠٠٥)، أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.
٣. عامر العتوم (٢٠٠٢)، قياس دور الائتمان المصرفي الممنوح في النمو الاقتصادي في الأردن في (١٩٨٥-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة اليرموك، عمان، الأردن.
٤. عبد السلام نهد (٢٠٠٣)، دور الائتمان المصرفي في تمويل قطاع السياحة في الجماهيرية الليبية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طرابلس، ليبيا.
٥. محمد مقداد وسالم حلس (٢٠٠٥)، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول.

٦. مريم تيسير الفزا (٢٠١٢)، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (١٩٩٥-٢٠١١)، رسالة ماجستير، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.

7. Durbin, J. & Watson, G.S. (1950), **Testing for serial correlation in least squares regression**, I. Biometrika, 37:409-428.
8. Fengler, W. (2010), **Can Rapid Population Growth be Good for Economic Development?**, Retrieved August 20, 2011, from
9. <https://blogs.worldbank.org/africacan/team/wolfgang-fengler>
10. Johansen S (1988), **Statistical analysis of cointegration vectors**, J Econ Dyn Control 12:231-254.
11. MA Shan J, Morris A (2002) **Does financial development 'lead' economic growth?**, Int Rev Appl Econ 16(2):153-168.

12. Sacerdoti, E. (2005), **Access to Bank Credit in Sub-Saharan Africa: Key Issues and Reform Strategies**, International. Monetary Fund Working Paper, 05/166, Washington, D.C.
13. Schumpeter JA (1911), **the theory of economic development**, Harvard University Press, Cambridge.
14. Singh A, Weisse BA (1998). **Emerging stock markets**, portfolio capital flows and long term economic growth: micro and macroeconomic perspectives. World Dev 26:607–622.
15. World Bank. (2008), **World Development Report 2009: Reshaping Economic Geography**, Washington, DC: World Bank.
16. World Bank. (2019), **World Development Indicators 2019**, Washington, DC: The World Bank.